الفقر كمعوق للتنمية البشرية فى المجتمعات العربية
رؤية اجتماعيـــة

د/ سعيد بن سعيد ناصر حمدان
د/ سيـــد جـــاب اللـــه السيـــد
مركز البحوث والدراسات الاجتماعية
كلية الملك خالد - المملكة العربية السعودية

الفقر كمعوق للتنمية البشرية في المجتمعات العربية
رؤية اجتماعية (*)

مقدمة :

عندما ننادي بأنه ليس بالخبز وحده يحيا الإنسان ، فإننا نعترف في الوقت نفسه بأنه لا بد من الخبز كي يبقى على قيد الحياة وحتى يسعى لاستكمال بقية متطلبات حياته المادية والاجتماعية والفكرية والوجدانية والروحية ، وهكذا يلقي هاجس الغذاء ظله على الإنسان منذ بداية الخليقة ، وهكذا كانت المجاعات عميقة الأثر في مصير الحضارات على مر العصور في التاريخ ، إذ تتفاعل آثارها لأبعد بكثير من تلك الفترة الزمنية التي يشح فيها الطعام ويفتقر البشر إلى ما يقيم أودهم.

إن ظاهرة الفقر تواكب مسيرة الإنسان منذ أقدم العصور ، وتقوم الجماعات وتتوالى الحضارات ، وتختلف البيئات وتتباين الثقافات ، وتبقى سمات الفقر بادية على وجه البشر أو متوارية ، لتنبيء عما في قلب الإنسان من غلظة ، وما في نفسه من أنانية ، ويؤدي الفقر في تواده الملح الكئيب مع الإنسان أدوارا ترتسم آثارها على القسمات التي يتخذها شكل العالم في أنساقه الاجتماعية والسياسية ، و لا يزال الحديث عن الفقر يفتقر إلى بلوغ غاية تنأي به عن مسار الإنسان ، وتهيء له أسباب الخلاص من الحرمان (١) .

ولقد أقر المجتمع الدولي في الآونة الأخيرة بأن تحقيق التنمية البشرية يتطلب التصدي لمشكلة الفقر باعتبارها من القضايا ذات الأولوية ، فلقد شهدت السنوات الماضية ارتفاعا كبيراً في معدلات الفقر وتدهوراً في الأحوال المعيشية في المجتمعات النامية بصفة عامة والمجتمعات العربية بصفة خاصة عقب أزمات

(*) إعداد/ د. سعيد بن سعيد ناصر حمدان ، د. سيد جاب الله السيد - مركز البحوث والدراسات الاجتماعية - جامعة الملك خالد - المملكة العربية السعودية

اقتصـــادية متتالية ، سواءً خلال محاولات الاستقلال الاقتصادي أو خلال سياسات الانفتاح الاقتصادي ، ثم تطبيق برامج التكيف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي .

ولئن كانت هناك بعض النتائج الايجابية التي قد تحققت في إطار سياسات الإصـــلاح الاقتصادي المستندة إلى اقتصاد السوق ، والمتمثلة في تحقيق العجز في المـــوازنة ، وزيادة احتياطي الدولة من النقد الأجنبي ، إلا أن هذه النتائج إنما كانت بـــثمن اقتصـــادي واجتماعـــي ضخم تحمل الجانب الأكبر منه الفقراء ومحدودوا الـــدخل(٢) الأمر الذي خلق فجوه وهوة ضخمة تفصل بين سكان المجتمع ، فتجعل فـــئة مـــنهم تقـــف عاجـــزة عن الوفاء باحتياجاتها الأساسية ، وتعاني أشد المعاناة والحرمان من أبسط مقومات الحياة ، وفئة أخرى تستأثر بمعظم الفائض الاجتماعي والاقتصـــادي وتهيمن على موارد الثروة في المجتمع ، وتحرص على توجيه هذه الموارد لتحقيق مصالحها .

فالفقـــر وإن كان يعبّر عن حالة اقتصادية تقترن بانخفاض الدخل والثروة إلـــى الحد الذي يصعب معها إشباع الحاجات المطلوبة لبقاء الإنسان وتحقيق التنمية البشرية ، إلا أنه يقترن بمصاحبات اجتماعية أخرى تجعله مصدراً للذل والحرمان والهـــوان وفقـــدان الكـــرامة والإحســـاس بالنقص والدونية والضعف ، والتخاذل السياســـي(٣) ، الأمـــر الـــذي يؤدي في النهاية إلى إعاقة شديدة في إنتاجية الفرد وعجـــزه عـــن المشـــاركة فـــي الحـــياة الاجتماعية والاقتصادية ، وبالتالي إهدار لإمكانيات المجتمع البشري .

ومـــن ثـــم فقـــد أصبح لزاماً على علم الاجتماع ، أن يستجيب بالضرورة لظـــروف العصـــر ويتـــرجم فـــي أبحاثه تحليلاً للوضع الاقتصادي والاجتماعي والســـكاني والصـــحي الســـائد ، بحيث يتجلى دوره ودور علمائه وباحثيه في تفهم مشاكل المجتمع لمواجهتها وتشخيصها والتخطيط لعلاجها .

وانطلاقاً من هذا المنظور يأتي اختيار الباحثين لموضوع الدراسة الراهنة، والـــذي تحـــدد في دراسة " الفقر كمعوق للتنمية البشرية في المجتمعات العربية " اســـتجابة لهذا المطلب العلمي ، الذي يسعى إلى تقديم تحليل واقعي مباشر ومدقق

يفـيد الباحث والقارئ العربي والمهموم بالقضايا المجتمعية الملحة ، في تحديد أهم معوقات التنمية البشرية في المجتمعات العربية .

المفاهيم الأساسية للدراسة :

المفاهـيم الأساسية التي نود التوقف أمامها باختصار لا تعدو أن تكون سوى جملة المفاهيم المكونة لعنوان هذا البحث ، والحديث عن ضبط المفاهيم لم يعد ترفاً فكرياً بقـدر ما صار يعبر عن ضرورة منهجية ملحة ، وانطلاقاً من ذلك فسوف نعرض للمفاهيم التالية :

١- مفهوم الفقر :

أخفقـت مقاربـات تعـريف الفقـر وقياسه بالاستناد إلى مقاييس الدخل والاسـتهلاك ، لا لأنهـا لم تتمكن من الإمساك بمخرجات التنمية البشرية وأنماط توزيعها ، ولكن لأنها أيضاً لم تتعامل مع الفقر كظاهرة مركبة تتشابك وتتداخل في حدوثها عوامل اقتصادية وسياسية ، وثقافية .

وممـا لا ريب فيه أن مفهوم الفقر مفهوم معقد ، ولا يمكن تعريفه بمؤشر واحـد فقـط ، فـأي محاولة لتعريفه لا بد أن تأخذ في اعتبارها معايير متعددة ، كالدخل ، الممتلكات ، التعليم ، الصحة ، التغذية ، وإمكانية الحصول على خدمات عامة معينة .

وبالـرغم من تعدد أشكال الفقر وأسبابه ، إلا أنه يمكن النظر إلى العوامل المـؤدية إلـى الفقـر علـى أنهـا في الأساس عمليات من الاستبعاد الاجتماعي Exclusion ، تحـول دون الوصول إلى الأصول الطبيعية والبشرية والاجتماعية ويستعمل مصطلح الأصول Assets هنا بمعناه الواسع الذي يتضمن جميع الموارد والعملـيات التي يمكن استخدامها للحصول على مصدر دائم للرزق ورفع مستوى المعيشـة ، كمـا يشـمل الأصول الاقتصادية مثل الأرض الخصبة والمياه النقية وفرص العمل المنتج ورأس المال الطبيعي والمالي ، والأصول البشرية مثل التعليم

الجيد والصحة ، والأصول الاجتماعية مثل الخدمات العامة وأنظمة الدعم الاجتماعي (٤) .

ولقد تناول تقرير التنمية البشرية عام ١٩٩٧م موضوع الفقر من منظور التنمية البشرية ، جاء فيه " إذا كانت التنمية البشرية هي أمر يتعلق بتوسيع نطاق الخيارات ، فإن الفقر يعني انعدام الفرص والخيارات ذات الأهمية الأساسية للتنمية البشرية ، وهي العيش حياة طويلة في صحة وإبداع والتمتع بمستوى معيشة لائق وبالحرية والكرامة واحترام الذات وكذلك احترام الآخرين (٥) .

ويذهب تقرير التنمية البشرية عن مصر عام ١٩٩٦م إلى أن الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد ، ويمكن التعبير عنها من خلال مفهومين للفقر وهما :

١- **فقر الدخل** : والذي ينصرف إلى عدم كفاية الموارد لتأمين الحد الأدنى لمستوى المعيشة المناسب اجتماعياً .

٢- **فقر القدرة** : والذي ينصرف إلى تدني مستوى الإنسان على حد يمنعه من المشاركة في عملية التنمية وفي جني ثمارها (٦) .

فالفقر هو حالة من الحرمان تتجلى في انخفاض استهلاك الغذاء وتدني الأوضاع الصحية والمستوى التعليمي وقلة فرص الحصول عليه وتدني أحوال الإسكان وانعدام الأصول الرأسمالية والمدخرات .

وهناك اتجاهان لدراسة الفقر :

الاتجاه الأول : موضوعي : ، يهتم بدراسة العوامل الاجتماعية والاقتصادية ، ويحدد مستوى التقدم التكنولوجي ، ويهتم بأشياء يمكن قياسها كمياً ، وان تباينت مقاييس هذه الأشياء من مجتمع إلى آخر ، هذا الاتجاه يهتم بالفقر الظاهر ، أي يدرس مظاهر الفقر الواضحة والتي تعبر عن انخفاض مستوى المعيشة وتعكس مظاهر الحرمان الكمي ، فهناك سلع وخدمات ضرورية يؤدي الحرمان منها إلى المعاناة ، وهذه السلع والخدمات يمكن قياسها ، مثل حجم المسكن ، ومدى ملاءمته ، وثمة مظهر آخر للفقر والحرمان المادي الذي يمكن أن يخضع للقياس الدقيق ، وهو مدى إشباع المطالب الأساسية لاستمرار الحياة والتي

تتجلـــى فـــي الطعام ، وتنوعه ومقداره ، والملبس ، ومدى توفر الخدمات الصحية لمعالجة تفشي الأمراض وهذا الاتجاه يعتمد على التحليل الكمي للواقع .

الاتجاه الثاني : ذاتي : وهو يعتمد على الرؤية الذاتية للباحث تجاه الفقراء وعـــادة مـــا تحدد هذه الرؤية النظريات التي يعتنقها الباحث وأصحاب هذا الاتجاه يرون أن كون المرء فقيراً يعد محصلة ظروف ضمنية قدرية لا دخل للمرء فيها .

ومـمـــا لا ريب فيه ، أن كل ما كتب ، ويكتب عن الفقر يظهر حقيقة جلية هـــي أنـــنا مازلـــنا مـــن دون تعريف جامع مانع للفقر ، وأن كل ما بين أيدينا هو مؤشـــرات إجـــرائية ، بعضها قابل للقياس وبعضها الآخر كيفي أو نوعي يصعب التعبيـــر عنه كمياً فضلاً عن أن تلك المؤشرات قد تطرح المفهوم على نحو ضيق أحياناً أو على نحو واسع يصعب الإحاطة بعناصره الفرعية .

ويـــبدو أن تعاريف الفقر تنطلق من مرجعيات مختلفة نسبياً ، وأنها تعكس مـــنظورات إيديولوجية من حيث التفسير ، ومنظورات يوتوبية (مثالية) من حيث الحلـــول ، وهـــي بـــين هذا وتلك تظهر الطابع الإيديولوجي للعلوم الإنسانية ، كما تظهر عدم قدرتها على الإحاطة بالمفهوم من خلال دراسات ميدانية معمقة .

ويعـــد الفقر أكثر المفاهيم التي عرفت من أوجه مختلفة ومتعددة وأكثرها شيوعاً هو : أنه الحالة الاقتصادية التي يفتقد فيها الفرد إلى الدخل الكافي للحصول علـــى المستويات الدنيا من الرعاية الصحية والغذاء والملبس والتعليم ، وكل ما يعد من الاحتياجات الضرورية لتأمين مستوى لائق في الحياة .

٢- مفهوم التنمية البشرية :

تعـــرف التنمية البشرية بأنها عملية توسيع الخيارات المتاحة للناس ، ومن حـــيث المـــبدأ يمكن أن تكون تلك الخيارات بلا حدود ، وأن تتغير عبر الزمان ، ولكـــن ثمة ثلاثة خيارات تبقى جوهرية في كل مستويات التنمية وهي : أن يعيش المـــرء حـــياة طويلة وصحية Healthy ، وأن يحصل على المعارف وأن يحصل على الموارد الضرورية لتوفير مستوى معيشة لائق وإذا لم يحصل الفرد على تلك

الخيارات الثلاثة ، فإن كثيراً من الخيارات الأخرى تسد أبوابها أمامه ، ولكن التنمية البشرية لا تقف عند هذا الحد ، فهناك خيارات أخرى يقدرها كثير من الناس تقديراً عالياً ، وهي تمتد من الحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى توافر فرص " خلق والإبداع والتمتع باحترام الذات وضمان حقوق الإنسان (٧) .

وللتنمية البشرية جانبان :

الأول : بناء القدرات البشرية بتحسين مستويات الصحة والمعرفة والمهارات .

الثاني : انتفاع الناس بقدراتهم المكتسبة في وقت الفراغ ، وفي أغراض الإنتاج ، وللنشاط في أمور الثقافة والمجتمع والسياسة .

وإذا لم يتكافأ الجانبان حل بالإنسان الإحباط ، ووفقاً لهذا المفهوم عن التنمية البشرية ، يتضح أن الدخل ليس إلا واحداً من الخيارات التي يريد الناس أن يمسكوا بها بالرغم من أهميته الواضحة ، ولكن لا يجوز أن نلخص حياة البشر في الحصول عليه ، ولذا فإن التنمية يجب أن تفيد أكثر من مجرد زيادة الدخل والثروة، إن جوهرها يجب أن يكون البشر . (٨)

وتتمحور التنمية البشرية المستدامة حول تطوير المقدرة البشرية من خلال سياسات وبرامج اقتصادية واجتماعية ودولية تعزز قدرة الإنسان على تحقيق ذاته ، ويرتبط مفهوم التنمية في هذا السياق بتنمية الإنسان كهدف ووسيلة أو بتنمية قدرات الإنسان على تلبية حاجاته المادية والمعنوية والاجتماعية .

وإذ تتركز استراتيجيات تحقيق التنمية البشرية على إحداث تغييرات في البيئة القانونية والمؤسسية التي يعيش في كنفها البشر ، فإن الأساس في ذلك يبقى دائماً توسيع خيارات الإنسان وبالتالي توسيع فضاء حريته ، وهو ما يتضمن ــ ولكن ما لا يقتصر على ــ البعد الاقتصادي للتنمية .

وهكذا فإن منهج التنمية البشرية المستدامة لا يختزل الحياة في بعدها الاقتصادي الصرف ، بل ينظر للحياة البشرية في أبعادها المختلفة والمتشابكة الاقتصادية وغير الاقتصادية ، كما أن النقطة المرجعية للتنمية البشرية في تقييم أية

سياسات أو برامج تبدأ من دراسة تأثيراتها السلبية والايجابية على البشر وحياتهم ، فمـــن وجهة نظر التنمية البشرية المستدامة يجب أن يخدم الاقتصاد البشر ، لا أن يخدم البشر الاقتصاد .

وتشـــمل التنمـــية البشرية أيضاً عملية السعي إلى تحقيقها على نحو عادل وقـــائم على المشاركة بشكل منتج ومستدام ، فالحقوق والخيارات والفرص الفردية لا يمكـــن أن تكـــون بلا حدود ، فحرية شخص ما قد تقيد أو تنتهك حرية آخرين كثيرين .

وتـــتطلب التنمية البشرية تماسكاً اجتماعياً قوياً وتوزيعاً عادلاً لفوائد التقدم تجنباً لحدوث توتر على المستوى المجتمعي .

وفكـــرة الإنصـــاف في منظور التنمية البشرية ، تركز على الإنصاف في القـــدرات والفـــرص الأساسية للجميع – الإنصاف في الحصول على التعليم ، وفي الصـــحة ، وفي الحقوق السياسية – بحيث تتعدى فكرة الإنصاف مفهومها الضيق المرتكـــز علـــى الثروة والدخل ، ومن أجل تحقيق تنمية مستدامة ، يتوجب على عملـــية تعزيـــز وزيـــادة خيارات الناس التي تهدف إليها التنمية البشرية أن تكون لصـــالح الأجيال الحالية والمقبلة على السواء دون التضحية بقدرات وفرص أحدها فـــي سبيل الآخر ، فالإنصاف المرجو هو الإنصاف داخل الجيل الواحد وفيما بين الأجيال (٩)

ويقيس دليل التنمية البشرية الانجازات العامة في المجتمع من خلال ثلاثة أبعاد للتنمية البشرية هي :

أ- طول العمر . ب- المعرفة . ج- ومستوى المعيشة اللائق .

وقد اختيرت ثلاثة متغيرات لتمثيل تلك الأبعاد هي :

١- العمر المتوقع عند الولادة .

٢- التحصيل التعليمي (معرفة القراءة والكتابة بين البالغين ، والمجموع الإجمالي للمقيدين في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي معا) .

٣- الدخل .

والدليل هو دليل مركب من حيث القيام بعملية جمع ما بين المؤشرات المذكورة .

الإطار النظري للدراسة :

تعددت المداخل والنظريات التي تناولت العلاقة بين الفقر والتنمية البشرية، ومنها الآتي : أولا : المدخل الثقافي : الذي يركز على فكرة أساسية مؤداها ، أن الفقر يخلق ثقافة خاصة به ، ذات عناصر مشتركة بين الفقراء أينما وجدوا ، وهذه الثقافة هي طريقة للحياة يتوارثها كل جيل عن الجيل السابق ، عن طريق عمليات التنشئة الاجتماعية داخل الأسرة ، وهي في مجموعها تحول دون التغيير ودون الخروج من حلقة الفقر (١٠) ، وإذا كان أصحاب هذا المدخل يرون أن هذه السمات حتمية ، ولا جدوى من محاولة تغييرها ، فإن " مارلين قنواتي " في دراستها الإثنوجرافية في الفترة من (١٩٧٧ــ ١٩٨٠م) قد أوضحت أن الفقراء ليسوا كسالى وأنهم يكدون في الحياة قدر ما يستطيعون ، ولا توجد لدى الفقراء ثقافة خاصة تحول بينهم وبين تحسن أحوالهم ، وتخلص " قنواتي " إلى أن الفقر مشكلة بنائية تنتج عن قوة اجتماعية واقتصادية وسياسية وتاريخية (١١) .

ويتفق الباحثان مع وجهة النظر السابقة التي ترفض النظر إلى الفقراء على أنهم هم المسئولون عن فقرهم ، وأن لهم ثقافة خاصة مغايرة للثقافة الكلية للمجتمع ، وهذا ما نجده في ثقافة الفقر عند " أوسكار لويس " في كتابات " جون جالبرت " عن طبيعة الفقر (١٢) والذي يمكن اعتبارها نظريات مضللة بعيدة عن الواقع ولا تخلو من تحيز أيديولوجي واضح ضد الفقراء .

ثانيا : مدخل التهميش الاجتماعي : الذي يدور حول الأفكار المطروحة في تفسير التهميش من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والمكانية ، حيث ينظر إلى مشكلة الفقر والفقراء بوصفها نتاج تحولات بنائية محكومة بعناصر محلية ودولية ، وترتكز على أبعاد طبقية وسياسية (١٣) ، وبالتالي يعد استبعاد مجموعة من السكان ذوي الدخل المنخفض ، وافتقارهم إلى الأصول ، نتيجة مباشرة للتهميش ، وليس نقص الإنتاج الاجتماعي .

ثالـــثا : المـــدخل الـــذي يرتبط بعملية البلترة Proletarianization: ويقصد بها مجمـــوعة العملـــيات الفاعلة في زيادة أعداد الناس ممن ينقصهم التحكم في وسائل الإنتاج ، ومن ثم يرتبط بقاؤهم ببيع قوة عملهم وزيادة تحكم الرأسماليين في وسائل الإنتاج (١٤) .

رابعـــا : المدخل الماركسي الجديد : الذي يركز على آليات النظام الرأسمالي ذات المـــردود السلبي على دول العالم الثالث ، خاصة على المسار الاقتصادي ، نتيجة اتســـاع القطـــاع الهامشي الذي يمثل تكريساً لنمط التنمية التابعة الممتزجة ، لأنها تمـــثل مزيجاً من عدم التكافؤ ، ونقل الموارد من أكثر القطاعات تخلفاً وتبعية إلي أكثـــر القطاعات تقدماً وهيمنة (١٥) وهو ما يفسر عدم التكافؤ ويعمقه ويحوله إلى عنصر ضروري وهيكلي في الاقتصاد القومي .

خامسا : مدخل سبل المعيشة المستدامة :

علـــى الرغم من أهمية المداخل السابقة في إلقاء الضوء في تفسير العلاقة بين الفقر والتنمية البشرية ، إلا أن البحث سوف يتبنى في هذه الدراسة مدخل سبل المعيشـــة المســـتدامة ، والمقصود بسبل المعيشة هنا هو : كسب العيش أو مصادر الـــرزق ، التـــي تهـــدف إلى إشباع الحاجات الفردية والمجتمعية ، أما المستدامة فتعنـــي: أن يكون هذا الإشباع بصورة عادلة دون أن يكون على حساب احتياجات الأجـــيال المقبلة (١٦) ، ويسعى هذا المدخل إلى التخفيف بأسرع ما يمكن من حدة الفقـــر المطلق ، وذلك عن طريق تقديم مساعدة مباشرة ومكثفة لمن هم في حالات ميـــئوس مـــنها أو ملحـــة (١٧) ، فالفقر والنمو السكاني والتدهور البيئي من أهم الـــتهديدات التـــي تشكل خطراً على وجودنا ومنهج حياتنا الاجتماعية والاقتصادية والسياســـية ، ولمـــا كان التعريف الجديد للأمن القومي يركز على التنمية البشرية المســـتدامة ، والتـــي يراعى ضرورات العدالة والإنصاف ، فإنه سيؤدي إلى عالم أكثر أمناً ورخاءً وعدالة لجميع سكانه (١٨) .

ولقد بدأ الاهتمام واضحاً الآن بمدى ارتباط التنمية البشرية بمفهوم التنمية المستدامة ، وتبرز هذه العلاقة من خلال الحاجة الماسة لإيجاد توازن بين حجم السكان من جهة وبين الموارد المتاحة من جهة أخرى ، وبالتالي فهي علاقة بين الحاضر والمستقبل بهدف ضمان حياة ومستوى معيشة أفضل للأجيال القادمة (١٩) والذي يحتاج إلى ربط قضايا البيئة بالتنمية بشكل محدد ومستمر .

ولا شك أن استراتيجيات التنمية المتمحورة على الإنسان والرامية إلى تقليص الفقر من خلال مفهوم إنتاجي ، هي في جوهرها استراتيجيات متوائمة مع البيئة إذ لا بد من وضع الفقراء في المجرى الرئيس للتنمية عن طريق إتباع سياسات واعية تهدف إلى تخفيف فقرهم وإدراج مساهماتهم في عملية النمو والتنمية (٢٠) ويمكن تحقيق ذلك من خلال زيادة الإنتاج والإنتاجية ورفع قدرات الفقراء بمنحهم فرصاً ميسرة وبغير عراقيل للحصول على الأرض والموارد ورأس المال والبنية الأساسية والتكنولوجيا والأسواق ، ولعل أهم المبادئ التي يقوم عليها بنك جرامين في بنجلادش ــ والذي حقق نجاحاً باهراً في هذا المجال ــ هي أن الفقر نتاج للفهم غير الواعي للإمكانيات البشرية للفقراء ، والإخفاق في وجود التنظيمات والسياسات التي تمول هذه الإمكانيات (٢١) فلا شك أن أشد الناس فقراً قادرون على التخلص من فاقة الفقر إذا ما أتيحت لهم فرص العمل المنتج .

ولقد أصبح مفهوم تمكين المرأة من المشاركة في التنمية من المفاهيم الرئيسة في تصور مقومات سبل المعيشة المستدامة ، ويعني ذلك أن تكون المرأة في وضع يتيح لها المشاركة الكاملة في القرارات المرتبطة بحياتها المعيشية (٢٢)، وبالرغم من ذلك فقد نوهت بعض الدراسات إلى أن المرأة هي أكثر الفئات تأثراً بالفقر ، حيث تأتي على رأس قائمة البرامج غير الأساسية ، التي يمكن الاستغناء عنها في حالة ندرة الموارد (٢٣) ، ومازال هذا الوضع يحدث بالرغم من تزايد الوعي باحتياجات المرأة ، والضغط المتزايد من جانب المنظمات النسائية لتحقيق الإنصاف والعدالة الاجتماعية بين الجنسين .

والجديد في مدخل سبل المعيشة المستدامة أنه يعتمد على مبدأ مشاركة الفقراء ، من أجل تقديم إطار بديل يتجاوز أوجه القصور في المداخل التقليدية للفقر، والتي تتجاهل بالأساس حقيقة حياة الفقراء ، وتعتمد في أغلبها على تحكم مجموعة واحدة في مصير هؤلاء الأفراد ، وبالتالي فإن مشاركة الفقراء في تحديد احتياجاتهم ، وترتيب أولوياتهم سوف تغير من مسار بعض السياسات الاجتماعية التي صيغت في غياب مشاركتهم .

العولمة والفقر :

لقد تطور اقتصاد السوق ولا سيما بعد فشل الأنظمة الشيوعية إلى ما أصبح يسمى بالعولمة التي تتميز بتشابك المصالح والعلاقات الدولية ولا سيما في المجال الاقتصادي ، وقد تجاوزت نطاق القوميات وتجاوزت حدود الدول والأقاليم، وأخذت تؤثر في حياة الناس وقيمهم بنسب ودرجات متفاوتة كنتيجة تبدو طبيعية للثورة التكنولوجية والمعلوماتية .

وقد تصارع نسقها في العقد الأخير ورفعتها الدول الغنية شعاراً يكاد يكون حلاً سحرياً لقضايا التخلف والفقر في العالم ، وذلك بفضل ما تم التبشير به من رفع نسب النمو وتحقيق التنمية البشرية للجميع .

لكن شتان بين الشعار والواقع ، فمعظم التقارير والدراسات الميدانية تؤكد عكس ذلك ، وأن العولمة لم يستفد منها الفقراء ، ففي دراسة ميدانية أجريت في المجتمع المصري حول " إشكالية القيم لدى الشباب الجامعي بين ثقافة العولمة والثقافة التقليدية " (٢٤) أوضحت معظم الحالات المدروسة " أن مشكلة الفقر ازدادت حدتها في ظل العولمة وأن المستفيدين الحقيقيين من العولمة هم شريحة الأغنياء في المجتمع " وان العولمة أدت إلى ندرة الخدمات التنموية وارتفاع أسعار الدواء ، ومصروفات التعليم ، وازداد الفقراء فقراً على فقرهم " .

الأمر الذي يؤكد أن الشريحة المستفيدة من مزايا العولمة هي الشريحة العليا التي تمتلك تكنولوجيا الاتصال والمعلومات ، وتمتلك القدرة على الاستفادة

مـنها ، هي باختصار مجتمع الـ ٢٠% الذي خلقته العولمة (سواءً في الشمال أو فـي الجنوب) أما الفقراء الذين أصبحوا هم الأغلبية في مجتمع المعلومات ، فإنهم مستبعدون من مزايا التكنولوجيا وعوائد الاستثمار وليبرالية نظم الحكم .

ولعل النقد الذاتي الذي قدمه رئيس البنك الدولي أمام مجلس المحافظين في أكتوبر ١٩٩٨م والذي يؤكد فيه على مدى انتشار ظاهرة الفقر في الدول النامية في ظـل العولمة يدعم ذلك ، فقد أشار في هذا التقرير إلى " أن المعاناة الإنسانية تحيط بـنا في كل مكان ، حيث يعيش ١,٣ مليار إنسان في مختلف أنحاء العالم على اقل مـن دولار واحـد يومـياً ، ويعيش ٣ مليارات على أقل من دولارين يومياً ، ولا يحصـل ١,٣مليار إنسـان على مياه نظيفة ، ولا يحصل ٣ مليارات إنسان على خـدمات الصرف الصحي ، ولا يحصل ٢ مليار إنسان على الكهرباء " ، ويخلص إلـى أنـنا قـد تعلمنا أنه عندما نطلب من الحكومات اتخاذ خطوات مؤلمة لتنظيم أوضـاع اقتصـادية ، فإنـنا نخلق قدراً هائلاً من التوتر ، ولم يتحقق أي استقرار اجتماعـي أو سياسي ، وبدون هذا الاستقرار لن يكف أي مبلغ من المال لمواجهة الأزمة (٢٥) .

ومـن ثـم فإنه في ظل وجود العولمة والتركيز عليها من قبل المجتمعات الغـربية ذات الهيمـنة الاقتصـادية في العالم ، وتوجيه التنمية البشرية إلى خدمة مصالحها ، فإن العولمة ــ والحال كذلك ــ تستدعي منا مناقشة أبعادها ومتطلباتها الكونـية والمحلية (٢٦) ، وأن نوفر من إمكانياتنا الذاتية ما يستجيب لتحدياتها بتحد قومي أصيل يتمكن من إيجاد الموازنة الكاملة بين النقل والعقل أو بين الاقتباس من دون ضـوابط وبـين إعادة إنتاج الظاهرة الوافدة في المختبر القومي وتخصيصها وفق المعطيات التراثية والثقافية والاجتماعية للشعب العربي .

الفقر والتعليم :

إن الحاجـــة إلى التعليم ضرورة من ضرورات البقاء والنماء للإنسان في أي مجتمع من المجتمعات ، وفي أي زمان ومكان ، ومع تطور الحضارة الإنسانية وتعقيداتها أصبح حق الإنسان في أن يتزود بقسط معلوم من التعليم المنظم والمنتظم مـــن الحقـــوق الأساســـية التي نصت عليها المواثيق الدولية والتي تضمنتها معظم الدســـاتير العربية ، فضلاً على ما أرسته الديانات السماوية من الحث على التعليم والتعلم (٢٧) .

ولا شـــك أن المجـــتمعات العربية في محاولتها للتصدي لأنواع التحديات المخـــتلفة التـــي تواجهها في مسيرتها نحو التقدم وتحقيق الآمال العريضة ، ونحو تحقـــيق التنمـــية الاجتماعـــية والاقتصادية لمجتمعاتها إنما تتخذ من التعليم وسيلة أساسية لتحقيق هذه الأهداف ، فهناك علاقة قوية بين التعليم والتنمية ، فالمجتمعات النامـــية يسودها تفكير تقليدي ، وتحكمها قيم جامدة تقف في سبيل التغيير وتعترض مجـــراه ، ومـــن ثم فإن التعليم يساعد ويعمل على إزالة المعوقات الثقافية ، وخلق اتجاهـــات علمـــية جديـــدة تساعد على الانتقال بالمجتمعات من الشكل التقليدي إلى الشكل المعاصر (٢٨) .

والتعليم لا يمثل جانباً يسيراً من عملية التنمية البشرية ، بل هو الفلك الذي تـــدور حـــوله عملـــيات التنمية ، وبواسطته يصنع الإنسان قيمة الروحية والفكرية ويتـــرجم فلســـفته إلى أنماط سلوكية ومواقف حياتية (٢٩) ، وهذا لن يتأتى إلا إذا تغيرت النظرة إلى التعليم في تلك البلاد من كونه مستودعاً لمجموعة من المعارف إلـــى صـــيرورته كـــأداة للتغيير الاجتماعي مرتبطاً ارتباطا عضوياً بعملية التنمية الشاملة . فلا شك أن الأزمة التي تواجهها المجتمعات العربية في كثير من الأحيان هي افتقاد برامجها التنموية للمضامين العملية الحقيقية ، وكون معاهدها ومؤسساتها التعليمـــية تقدم مبادئ المعرفة دون أن تكون معامل للدراسة والبحث في مشكلات المجتمع .

والمدقق في النظام التعليمي في بعض المجتمعات العربية ، يجد أن التعليم العربي في مجمله لا يعد المواطن العربي للمشاركة في التنمية ، وفي أسواق العمل سريعة التغيير ، فهو لا يزال يعتمد على التلقين أو التعليم البنكي فيحاصر القدرات الأخرى للمتعلم ، ولا تزال الأمية ، حتى بالمعنى الهجائي شائعة بين أكثر من نصيف الإناث ، ناهيك عن الأمية المعرفية والتكنولوجية ، زد على هذا أن التعليم لا يزال يعيد إنتاج التمايزات الاجتماعية بين الأرياف والحواضر العربية ، وبين الأغنياء والفقراء وبين الذكور والإناث .

فلقد ظل التعليم في المنطقة العربية ، على الرغم مما أحرزه من تقدم ، متخلفاً عن بقية التطورات الاجتماعية الأخرى ، وظل التقدم في تعليم الإناث ومحو الأمية أشد بطئاً بصفة خاصة مما أثر في تنمية المهارات ، وإيجاد فرص العمل ، وما تزال هناك أدلة تؤكد انخفاض التحصيل العلمي الناجم عن نقص سبل الوصول إلى التعليم وعدم توافر الوقت اللازم للحصول عليه ، ويبدو أن الوقت المحدود المتاح للأطفال ، لا سيما في المناطق الريفية ، وإلى حد ما في المناطق الحضرية الفقيرة ، يستغل في كسب الدخل ، فهو ثمين ولا ينبغي إضاعته في المدرسة .

لا شك أن التعليم يعكس بما لا يدع مجالاً للشك التركيب الاجتماعي في أي مجتمع بل ويساعد على استمرار هذه التركيبة والمحافظة عليها وتدعيمها أيديولوجياً ، والمدرسة في المجتمع الطبقي ما هي إلا أداة في يد الطبقة المسيطرة في المجتمع ، وقد صممت المدارس ومؤسسات التعليم في المجتمعات الرأسمالية الجديثة والمعاصرة ، بحيث تخدم المصالح السياسية والاقتصادية للطبقة الرأسمالية، وذلك من خلال ما تقدمه هذه المدارس من تشكيل لشخصية المواطن ووعيه تشكيلاً يتفق مع نمط الحياة السائد في تلك المجتمعات (٣٠) .

ويشير " جون فيزي Vaizy " إلى انحياز التعليم للطبقات العليا والقادرة وظلمه للطبقات الفقيرة بقوله " أنه بعد دخول أبناء الطبقة الفقيرة المدارس يبدأ متوسط استمرارهم في التناقص ، وتحصيلهم الدراسي بالتقهقر عن تحصيل أبناء

الأسـر الغنـية ، وتعمـل الأنظمـة المتبعة في معظم المدارس على تعميق هذه الفوارق (٣١) .

لقـد أصبحت المدارس سبباً في زيادة الشعور بالإحباط وخيبة الأمل عند الفقراء والمحرومين الذين لا يستطيعون الوصول إلى التعليم أو الاستمرار فيه وفق شـروطه القاسـية ، وعاملاً مساعداً في زيادة الصراع الطبقي ، وعنصراً مشجعاً علـى زيـادة الشـعور بالدونية وتزييف الوعي ، ولعل ما يسميه " كومبز " أزمة التـربية في العالم " يؤكد بوضوح العلاقة القائمة بين التربية والتشكيلة الاقتصادية والاجتماعية .(٣٢) .

كما أنه يجب ألا يغيب عن بالنا باستمرار ، أن أبناء الفقراء لا يستطيعون اللحـاق بأبـناء الأغنـياء حتى وان تعلموا في مدرسة واحدة ، وذلك لأن الفرص التعليمية المتوفرة لطفل الطبقة الوسطى والغنية مثلاً تجعله متفوقاً على طفل الطبقة الفقيرة والدنيا ، كما أن أبناء الأغنياء يمكثون في التعليم مدة أطول ، وبالتالي فإنهم يحصلون على قسط أكبر من الإنفاق على التعليم بالنسبة لهم .

وبذلك يمكن القول بأنه على الرغم من ما يشير إليه بعض المثاليين (ذوي النظـرة البعيدة عن الواقع) ، من أن هناك بعض الحالات لطلاب استطاعوا رغم ظـروفهم السـيئة وعدم توافر الإمكانيات أن يصلوا إلى أعلى الدرجات في السلم التعليمـي وأن يحسـنوا من وضعهم الطبقي ، من خلال الحراك الاجتماعي الذي يحققه العلم ، إلا أن الحقيقة الأساسية تتمثل في أنه ليس هناك تكافؤ فرص تعليمية، لأنـه لا بـد وأن يسبقه تقارب في الفرص الاجتماعية والاقتصادية ، وبذلك يصبح أصـحاب الثـروات المالـية والـنفوذ الاقتصادي هم القادرون دون غيرهم على الاستفادة من التعليم والصعود في السلم التعليمي والارتقاء فيه .

ولقد أرتبط عمل الأطفال بتفاقم ظاهرة الفقر ونقص التعليم وقد كان السبب الـرئيس لإرسال الأطفال إلى العمل ، كما تؤكد واحدة من الدراسات الميدانية التي عنيت بدراسة أحد الأنشطة الإنتاجية للأطفال – هو الحاجة إلى المال بنسبة ٩٠%

(فـــي رأي الأســـرة) و ٥٠% (مـــن وجهة نظر الأطفال) ، كما أشارت ذات الدراســـة إلى أن ٤٨% من الأسر تؤكد أن السبب في دفع أبنائهم إلى العمل ، هو عدم القدرة على تدبير مصروفات الدراسة (٣٣) .

كمـــا أتضح من خلال تقارير عديدة في عدد من البلدان العربية أن حاجة الأســـر الفقيـــرة إلـــى إرسال أطفالهم لكسب معاش يسهم في دخل الأسرة أدى إلى زيـــادة معـــدلات تســـرب الأطفـــال من المدارس ، والعمل في القطاع الهامشي . وأظهـــرت تقارير من مصر ولبنان واليمن أن أعداداً كبيرة من الأطفال تعاني من الإهمـــال وسوء المعاملة والاستغلال ، وربما يباعون أحياناً لمن يريد أن يتبناهم ، إلـــى جانب ترك مئات الأطفال في الشوارع يتسولون ويتم استخدامهم بصورة غير قانونية وبأجور زهيدة (٣٤) .

وهـــذه المعطـــيات تظهـــر بما لا يقبل الجدل تدهور الأحوال الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الأسرة في الوطن العربي ولا سيما في المناطق الحضرية، ممـــا دفـــع أعـــداد كبيرة منهم إلى الانخراط في سوق العمل ، بعد أن تسربوا من النظام التعليمي ودفعهم إلى سوق العمل في أعمار مبكرة .

الفقر والصحة

تعتبـــر الخـــدمات الصـــحية بمختلف أنواعها ومؤسساتها من أهم الموارد والمـــدخلات التي لابد من توافرها كشرط لتحقيق التنمية البشرية ، وتقسم الخدمات الصـــحية عامـــة إلى خدمات وقائية وخدمات علاجية وتأهيلية ، وتؤدي الخدمات الوقائـــية وظـــيفة حماية الفرد والمجتمع من ظهور الأمراض أو انتشار الأوبئة ، ويعتبـــر هـــذا الجانب من أهم ركائز الخدمات الصحية ، فما تزال الحكمة القديمة صـــحيحة حتـــى اليوم في " أن درهم وقاية خير من قنطار علاج " ، ويمكن تشبيه الخـــدمات الوقائـــية ، كخدمات القوات المسلحة في دفاعها عن الوطن ضد العدو ، فكـــذلك تقـــوم الخدمات الوقائية بدور الدفاع ضد اقتحام المرض إلى جسم الفرد أو المجتمع ، ولعل ما عرف باسم إجراءات وتدابير الصحة الأولية تمثل أهم الجوانب

فـــي الصحة الوقائية نظراً لإعطائها الأولوية في تحسن الصحة في المجتمع ، بينما تعنـــى الوســـائل العلاجـــية بالفـــرد وبالجوانب الفنية السريرية المرتبطة بالعيادة أو المستشفى .(٣٥) .

ويعد الحرمان من مدخلات الصحة الإنجابية أحد أهم أسباب الفقر الفردي والجماعـــي ، ويفهـــم هـــذا الفقر من خلال مؤشرات فرص تلك الصحة كالحقوق والمعـــرفة والخـــدمات ، ومن خلال المؤشرات الصحية الأساسية للناس ، كالعمر المـــتوقع عـــند المـــيلاد أو الأمل في الحياة ، ووفيات الأطفال والأمهات وانتشار الأمـــراض خاصـــة فيروس نقص المناعة ، ومن المؤشرات الدالة على احد أبعاد الفقـــر فـــي المجـــتمع ، عدم كفاية وكفاءة مدخلات الصحة الإنجابية وعدم تمكين أصـــحاب الحـــق مـــنها أياً كان عمرهم أو نوعهم أو طبقتهم الاجتماعية أو أماكن معيشتهم ، ريفية أو حضرية .

إن التدهور الاقتصادي الذي تشهده الآن عديد من بلدان العالم الثالث الناتج عـــن التبعـــية السياســـية المعلنة والمستترة والمديونية الهائلة التي غرقت بها هذه الـــبلدان وعلاقـــات التـــبادل الـــتجاري غير المتكافئة والشروط المجحفة للقروض والمعونات . ومن البديهي أن يؤدي هذا التدهور إلى بلايين من البشر الذين يعانون مـــن الفقـــر ، ومـــا يرتبط من درجات الجوع ، ومن مشكلات البيئة التي تعد بيئة مثالية لانتشار الأمراض (٣٦) .

والفقـــر في حد ذاته ليس عاملاً مسبباً للمرض ، ولكن ما يرتبط بالفقر من ظواهـــر ومشـــكلات هـــو الـــذي يؤدي إلى الإصابة بالأمراض ، أو إلى تفاقمها وانتشـــارها ، وعلـــى سبيل المثال هناك مشكلات سوء التغذية التي يكون بعضها نـــتاجا للفقـــر ، وهناك الأمراض المعدية التي تنتشر بسبب عدم وجود إمكانيات كافـــية لعـــزل المريض أو لتخصيص أدوات معينة يستخدمها دون غيره ، كما أن هـــناك الأمـــراض التـــي تنتشر في الأحياء الفقيرة والمتخلفة حيث طفح المجاري وتجمعـــات القمامـــة وهي كلها تساعد على انتشار الروائح الكريهة وتعتبر مصدر للتلوث بسبب قلة الإمكانيات .

ولقـد تبين من دراسة الأوضاع الصحية لسكان مصر ان عدداً كبيراً منهم (وبصفة خاصة الفقراء) لا يحصل على الرعاية الصحية الواجبة ، حيث ينخفض العمر المتوقع عند الميلاد ، وترتفع نسبة وفيات الأطفال والرضع إلى درجة كبيرة (ولا سـيما فـي ريـف مصـر) كمـا ترتفع نسبة وفيات البالغين نتيجة انتشار الأمـراض وبخاصـة أمراض الجهاز الهضمي ، وتنتشر الأمراض بينهم وبصفة خاصـة الأمـراض الـناتجة عن الحوادث والتسمم والأمراض الناتجة عن الحمل والـولادة بين الإناث وهي أمراض يمكن الوقاية منها إذا توفرت الرعاية الصحية اللازمة (٣٧) .

ومـع حلول السبعينات زاد التوجه الرأسمالي في تقديم الخدمات الصحية ، فقـد أنشـئت المستشـفيات الاستثمارية والخاصة وعمت العيادات الخاصة المدن والقرى ، في نفس الوقت الذي شاخت فيه المؤسسات الصحية العامة وترهلت دون تجديـد أو اهتمام ، وبالتالي خلت الساحة أمام القطاع الصحي الخاص ، وتزايدت أعباء الوقاية والعلاج على الشرائح والطبقات الفقيرة ، واختل مبدأ الرعاية الصحية المجانية (٣٨) .

ولا يقتصـر المـرض علـى التسبب في أن تتكبد الأسرة الفقيرة تكاليف أضافية من خلال دفع نفقات العلاج ، بل يضيف عبئاً على كاهل موارد الأسرة من حـيث فقـدان الدخل ، إذا كان عضو الأسرة المريض مكتسباً للدخل ، أو إذا كان يحتاج إلى الرعاية من جانب فرد آخر من الأسرة.

الفقر والمرأة .

تـواجه المـرأة فـي ظـل تحولات العولمة العديد من التحديات العالمية والإقليمـية والمحلـية التي تستلزم اتخاذ جميع الإجراءات والتدابير التي من شأنها مسـاندة المـرأة ، فلقـد أدت عولمة الاقتصاد إلى ظهور ما يسمى بظاهرة تأنيث الفقـر ، تلـك الظاهرة التي كان من أهم أسباب انتشارها بروز وتزايد أعداد الأسر

التـــي ترأســـها نساء في بيئة يعوزها الدعم الاجتماعي للأمهات والأطفال ، وعدم الـــتكافؤ داخـــل الأســـرة الـــواحدة والانحـــياز ضد الإناث ، ناهيك عن السياسات الاقتصـــادية لليبـــرالية الجديـــدة ، بمـــا في ذلك سياسات إعادة الهيكلة الرأسمالية والتحول نحو اقتصاد السوق .

وحول الأبعاد الفرعية لعملية إعادة الهيكلة الرأسمالية داخل البلدان النامية، أظهـــرت غالبـــية الدراسات آثار سياسات إعادة التكيف الهيكلي على المرأة ، وفي هذا السياق يمكن رصد خمس نتائج سلبية للعولمة بالنسبة للنساء وهي (٣٩) :

١- تـــزايد الـــبعد النوعـــي في طبيعة الفقر ، وهو ما يمكن اعتباره توسعاً وامتدادا لما سمي تأنيث الفقر " Feminization of poverty "

٢- تـــزايد الأعـــباء الملقـــاة على كاهل النساء تحت تأثير تصاعد التغيرات الاجتماعـــية والاقتصادية التي صاحبها تزايد دور النساء في امتصاص الصدمات خلال مسار عمليات التكيف الهيكلي ، وذلك من خلال الضغط الاســـتهلاكي ، وتزايد الأعباء الملقاة عليهن في العمل كنتيجة لرغبتهن فـــي تعـــويض خســـارة دخل الأسرة وانخفاضه ، وبالتالي تتدافع النساء للالتحاق بالقطاع غير الرسمي لتدبير أمورهن الصعبة .

٣- التأثيـــر المباشـــر لتخفيض برامج ونفقات الرفاهية العامة الموجهة إلى النســـاء علـــى الأخص من خلال التخلص من توفير مساحة واسعة من الخـــدمات الاجتماعية المجانية ، وتحويلها إلى مسئولية النساء الشخصية التي يمكن لهن تدبيرها في القطاع غير الرسمي .

٤- خســـارة مكاســـب ســـنوات نضال عقد السبعينات من أجل المساواة مع الـــرجال الـــناتجة عن التحولات في سوق العمل ، والتراجع في برامج الرعاية والتدريب .

٥- التأثيـــر المباشـــر لخفـــض النفقات العامة على تشغيل النساء وظروف عملهـــن ، وهـــذا التأثير يمكننا فهم أسبابه ومداه ، إذا أخذنا في اعتبارنا نسبة النساء العالية في وظائف القطاع غير الرسمي .

ولقد خصص تقرير التنمية البشرية عام ١٩٩٥م لموضوع المرأة والتنمية البشـــرية بمناسبة انعقاد المؤتمر العالمي الرابع للمرأة في بيكين في أيلول ١٩٩٥م وعـــالج ظاهـــرة تأنـــيث الفقر انطلاقا من أن الفقر يمس الفئات الضعيفة التي تتمثل في النساء والأطفال .

وتعتـــرف التنمية البشرية بعدم إمكانية الوصول إلى حقوق الإنسان بدون تحســـن كبير في حالة المرأة وفتح جميع الفرص الاقتصادية أمامها ، لأن من أسوأ الـــتهديدات الشخصـــية تلك التهديدات التي تتعرض لها المرأة ، فالمرأة ليست آمنة ولا تعامـــل معاملـــة مســـاوية للرجل في أي مجتمع من المجتمعات ، فانعدام أمن المـــرأة الشخصي يتبعها من المهد إلى اللحد ، فهي في الأسرة آخر من يأكل وهي فـــي المدرسة آخر من يتعلم ، وهي في العمل آخر من يعين وأول من يفصل وهي تتعرض لإساءة المعاملة بسبب جنسها من طفولتها وحتى بلوغها مرحلة النضج .

وقـــد أوضـــحت نتائج بعض الدراسات أن نصيب إناث الأسر الفقيرة في التعلـــيم أقـــل من نصيب ذكورها ، وأن تسرب الأنثى من التعليم أكبر من الذكر ، فعـــندما تكون الأسرة في موقف اختيار حددتها ظروفها وقدرتها المالية لتعليم أحد أعضـــائها ، فـــإن تلـــك الفرصـــة تكـــون لصالح الذكر ، يدعمها بعض الأفكار والتصـــورات الثقافـــية التـــي ترى أن مصير الأنثى هو الزواج ، وأن عائدها من تعلمها المترتب عليه سيكون لصالح أسرة أخرى هي أسرة زوجها (٤٠) .

وتكـــاد تكـــون حالـــة المرأة الفقيرة كالعدسة المجمعة التي تتجمع عندها وتـــتفاعل مجمـــل أوضـــاع البنية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية على المستوى المجتمعـــي فهـــي أولاً فقيرة ، ينتج فقرها من خلل وتناقضات توزيع الثروة على مســـتوى المجـــتمع ، وبين طبقاته ، وبين الذكور والإناث ، وهي ثانياً تعاني من

الحرمان ومن فرص الإعداد والتمكين ، وهي ثالثاً مطالبة بمهام إضافية كمتطلبات زوجهـــا وإدارة أسرتها ورعايتها وإشباع حاجاتها ، ولهذا تعد المرأة الفقيرة كما لو كانت في غياهب قاع (جب) بلا قرار (٤١) .

وتعكس مظاهر متنوعة هشاشة وضع المرأة العربية ، ومن هذه المظاهر عـــدم كفايـــة الفـــرص المتاحة لها للوصول إلى التعليم والصحة والتغذية المناسبة وظروف العمل الملائمة ويترتب على ذلك ارتفاع معدلات الأمية ووفيات الأمهات وسوء التغذية بين النساء ، ومن هذه المظاهر أيضاً زيادة عدد النساء اللاتي يعملن فـــي القطـــاع غير الرسمي ، كما أن العمل غير المدفوع هو في العادة من نصيب النساء في العالم على اتساعه ، ولقد أشارت الكثير من الدراسات الميدانية والنظرية إلى هذا الوضع المتردي للنساء الفقيرات في بعض المجتمعات العربية (٤٢) .

خاتمة وتوصيات

إن أهمـــية أيـــة دراســـة تنبع من تلك التوصيات والقضايا التي تثيرها ، والدراسة الراهنة تثير القضايا والتوصيات التالية :

- أن الـــتحول الحادث في استراتيجيات التنمية يعني مراجعة ضرورية للسياسات والاســـتراتيجيات والـــنظم القائمة في المجتمعات العربية ، وذلك بقصد جعلها قـــادرة بالفعـــل علـــى استيعاب " جماعات الفقراء " وعلى الإسهام في تطوير بيـــئاتهم ، وتمكينهم من رفع مستوى معيشتهم ، والوصول بهم إلى الحد الادني من الحياة الكريمة .
- يتعين أن يصبح استئصال الفقر هدفاً موازياً لتحقيق النمو المتواصل وفي نفس الـــوقت فـــإن تحقيق معدلات أعلى من الإنتاج والإنتاجية والنمو يستحيل بدون وضـــع الفقـــراء في المجرى الرئيس لعملية التنمية والمساهمة في تحقيق هذه الأهداف ، ومن ثم ينبغي أن تصبح تصفية الفقر هدفاً مركزياً لسياسة التنمية ، يـــتم تحقـــيقه من خلال ضمان فرص حصول الفقراء على الأصول الإنتاجية ورأس المـــال والخـــدمات الاجتماعية ، وإعطاء الأولوية للاستثمار في مجال التنمية البشرية .
- لقد ساهمت السياسات الاقتصادية الجديدة التي يصوغها ويشرف عليها صندوق الـــنقد الدولـــي بالاتفاق مع القوى الرأسمالية العالمية في عرقلة تحقيق التنمية البشرية ، ولا سيما للفقراء في المجتمعات العربية ، وذلك من خلال رفع تكلفة الحصول على الخدمات التعليمية ، وتهميش المرأة العربية الفقيرة .
- ضـــرورة الاســـتفادة مـــن التجارب الناجحة في مواجهة الفقر ، كتجربة بنك جـــرامين فـــي بـــنجلاديش باعتـــباره مشروع اقتصادي ذو أهداف اجتماعية واقتصادية في نفس الوقت .

- ضرورة العمل على تمكين المرأة تعليمياً واجتماعياً واقتصادياً وسياسياً واتخاذ القـرارات لحمايـتها من كافة أنواع التمييز التي تتعرض لها ، وخلق الفرص الاقتصادية لمواجهة ظاهرة فقر الإناث .
- تأكـيد أولـوية قـيام كافـة الشـركاء المعنيين بالسكان والتنمية من حكومات ومنظمات أهلية ، ومؤسسات المجتمع المدني لتحقيق الأهداف التنموية المنشودة ومـواجهة فقـر الأسر في المجتمعات العربية ، ولا سيما الأسرة التي تعولها امرأة .
- أن العـولمة أصبحت تشكل عاملاً سلبياً في القضاء على الفقر ، ومن ثم يتعين العمـل علـى وضع آليات لتحويل العولمة إلى قوة إيجابية يستفيد منها سكان العـالم جمـيعهم بـدلاً من ترك معظم الناس يعانون نتائجها السلبية ويخشون مخاطرها ، أو يقعون في فخها .

المراجع والهوامش

١- سيد جاب الله السيد : " الفقر ومصاحباته الاجتماعية في المجتمع الحضري " ، مجلة كلية الآداب ، جامعة طنطا ، العدد (السابع) يناير ١٩٩٤م.

٢- حول تأثير سياسات التكيف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي على الطبقات الفقيرة في المجتمعات النامية ، يمكن الرجوع إلى :-

- Enberg . p . et al : Limits of Adjustment In Africa , the Effects of Economic liberalization ,1986-1994; Heineman , oxford,1996,P.P7-14.
- korayem .k;strueturat Adjustment ,stabilization polices And the poor in Egypt , Cairo paper in social sciences , vol .18 :no.4,AUc, cairo,1995.

٣- سيد جاب الله السيد : الفقر ومصاحباته الاجتماعية في المجتمع الحضري ، مرجع سابق .

٤- عبد الباسط عبد المعطي ، المرأة العربية الفقيرة : محاولة في التنميط ، المؤتمر العربي حول المرأة والفقر، الإدارة العامة للشئون الاجتماعية ، جامعة الدول العربية ، المملكة المغربية ، من ٢٠ -٢٣ مارس ٢٠٠١ م .

٥- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة : تقرير التنمية البشرية ، ص: ١٥ ، ١٩٩٧م.

٦- مصر : تقرير التنمية البشرية ، معهد التخطيط القومي ، القاهرة ١٩٩٦م ، ص ص ١-١٨.

٧- إسماعيل صبري عبد الله : التنمية البشرية ، المفهوم ، القياس ، الدلالة ، كراسات بحوث اقتصادية عربية ، (١) ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، بيروت ، ١٩٩٤م ، ص ص ١٢-١٣.

٨- المرجع السابق ، ص ص ١٢-١٣ .

٩- فيليب كرم ، " التنمية البشرية في البلدان العربية : قياسها وواقعها الراهن " ، في : علي توفيق الصادق ووليد الكردي [محررين] : دور الحكومات الإنمائي في ظل الانفتاح الاقتصادي ، سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل، ص ص : ١٧٨ - ١٧٩ ، دمشق ، سوريا ، مايو ٢٠٠٠ م .

10- Lowis ,O,:the culture of poverty , in Anthropology Easys , Random House new york , 1970

11- Kanawaiti . M . N . : Economy and Beliefs Among the Cairo poor , B.H.D.Disseration, the university of Hull, 1983. P.P.400-420.

12- Galbraith,J,The Nature of Man porerty,Cambridge, 1979, P.P.60-62.

١٣- محمـد أبـو مـندور: الإفقار في بر مصر ، كتاب الأهالي، العدد (٦٦٣)، نوفمبر ١٩٩٨، ص ٩٠.

١٤- المرجع السابق ، ص ٩١

15- Preston . P. W . W. , Development theory An Introduction, Blackwell publishers , oxford, 1997.P.P.189-193.

16-Chichilmisky,G,:" what is sustainable Development"? land Economics, vol.73,November 1997,P.P 467-441.

17- Piazza.A. , Reducing Absolute poverty in China, current status and Issues .Journal of International Affairs, vol.25.1998,P.P. 253-263.

18- Hain. D;"A new Definition of National Security" International Wildlife, vol24 Mr /Ap 1994.

19- Beltratti,A;Models of Economic growth Environment an Asset Kluwer Academic publishers, London ,1996.p.95.

20-Chambers,R;Rural Development : putting the last first, John wiley and sons inc , New York 1991.

21- Yanus , M , poverty Alleviation : is Economics any Help ? Lesson From the Grameen Bank Experience ,, Journal of International AFFairs, vol 52,1998. P.P 47-65.

22- Wagner,E.F Broughton G; Woman plan Rural Economic Development, woman and Environment, vol . 385,pr 1996. P.P 29-31.

٢٣- بطـرس غالي : مكافحة الفقر في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ، مجلة السياسة الدولية ن يناير ١٩٩٥م ، ص ص ١٠-١٣.

٢٤- سـيد جـاب الله السيد : إشكالية القيم لدى الشباب الجامعي بين ثقافة العولمة والـثقافة التقلـيدية ، مجلـة كلية الآداب جامعة طنطا ، العدد (١٦) يناير ٢٠٠٣م.

٢٥- طـه عـبد العليم : عولمة الاقتصاد التحدي والاستجابة ، المجلة الاجتماعية القومـية ، المركـز القومـي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، المجلد السابع والثلاثون، العدد الأول، يناير ٢٠٠١م، ص ٤٤.

٢٦- سـيد جـاب الله السيد : إشكالية القيم لدى الشباب الجامعي بين ثقافة العولمة والثقافة التقليدية ، مرجع سابق .

٢٧- حامـد عمـار : التنمية البشرية في الوطن العربي والمفاهيم – المؤشرات – الأوضاع ، سينا للنشر ، القاهرة ،١٩٩٢ . ص ١٤٣.

٢٨- سيد جاب الله السيد : التعليم والتنمية ، رؤية نظرية ودراسة واقعية ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ٢٠٠٣م.

٢٩- المرجع السابق .

٣٠- عـبد الباسـط عبد المعطي : (التعليم وتزييف الوعي الاجتماعي) ، دراسة في استطلاع مضمون بعض المقررات الدراسية ، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد الرابع ، المجلد (١٢) ، ١٩٨٤م ، ص ص ٥٥ -٧٧.

31- Vaizy John , Education modern world, faber and faber, london, 1975.p176.

32–Coombs, Ph. The world Educational Crisis, Asystems Approach, oxford university press, New York 1968.

٣٣- أحمد عبد الله ، عمل الأطفال وفجاجة الاستغلال الاجتماعي ، مجلة القاهرة ، الهيـئة المصـرية العامة للكتاب ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية، ص ص: ٨٦ – ٨٧، سبتمبر، ١٩٩٣م .

٣٤- الأمم المتحدة ، الفقر في غربي آسيا : منظور اجتماعي ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية بغرب آسيا ، نيويورك ، الولايات المتحدة الأمريكية ، ص ص : ٨٦-٨٧ ، ١٩٩٧ م .

٣٥- كمال التابعي: التنمية البشرية، دراسة حالة مصر، الانجلو المصرية، القاهرة، د.ت، ص ٣٥٦.

٣٦- فيليب عطية : أمراض الفقر ، المشكلات الصحية في العالم الثالث ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، عالم المعرفة ، الكويت ، العدد (١٦١) ، ص ١٦ .

٣٧- سيد جاب الله السيد : الفقر ومصاحباته الاجتماعية في المجتمع الحضري ، مرجع سابق .

٣٨- على المكاوي : الجوانب الاجتماعية والثقافية للخدمة الصحية ، دراسة ميدانية في علم الاجتماع الطبي ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٨م. ص ص ٢١١-٢١٢.

٣٩- تادي أكين اينا : العولمة والسياسة الاجتماعية في أفريقيا ، قضايا واتجاهات ، ترجمة صلاح أبو ثار ، مركز البحوث العربية للدراسات العربية والأفريقية والتوثيق ، سلسلة أوراق العمل (٦) ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ص ٩٩ - ١٠٠

٤٠- عبد الباسط عبد المعطي : المرأة العربية الفقيرة : محاولة في التنميط ، المؤتمر العربي حول المرأة والفقر ، ص ص ٢-٣.

٤١- المرجع السابق .

٤٢- لمزيد من التفاصيل حول أوضاع المرأة الفقيرة في المجتمعات العربية وآليات التهميش الاجتماعي ، يمكن الرجوع إلى :-

- عبد الباسط عبد المعطي : المرأة العربية الفقيرة ، محاولة في التنميط ، مرجع سابق ذكره .

- سـيد جـاب الله السـيد : الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأسر التي ترأسـها نسـاء فـي القرية المصرية ، في (أحمد زايد وأحمد مجدي حجـازي (محـررين)) ، الأسرة المصرية وتحديات العولمة ، أعمال الـندوة السـنوية التاسـعة لقسم الاجتماع ، جامعة القاهرة ، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٣م
- سـيد جـاب الله السيد : النساء الفقيرات في القطاع غير الرسمي ، مجلة كلية الآداب ، جامعة طنطا ، العدد (١٥) ، يناير ٢٠٠٢م.